آفَة الفَسَّاد الإدَارِيّ مَفهُومهَا - أَسبَابِها - مُعَالَجَتهَا عَنْ طَرِيق الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة

Doi:10.23918/ilic8.06

م. د. كارزان صدرالدين أَحمد رشيد
كُلية الْقَانُون والعُلوم السِيَاسِيَّة / جامعة كركوك
karzanalsalihi@uokirkuk.edu.iq

The scourge of administrative corruption Its concept Its causes. Processed through electronic government

Dr. Karzan Sadradeen Ahmad Rashid
College of law and political science /Kirkuk University

الملخص

تُعَدُّ ظَّاهرة الفَسَّـــاد الإدَارِيّ من الظواهرِ الخَطيرة التي تواجه البُلدان، وعلى الأَخصِ الدُّوَل النَّامِيَةُ، إذ اخذت تَنخر في جســمِّ مُجتمَعاتها، بدأت بالأمن وما تَبعهُ مِن شَـللٍّ في عمليةِ البناء والتَّنْمِيَةِ الْإِقْتِصَـادِيَّةِ التي تنطوي على تدميرِ الاقتصـاد والقُدرة الماليَّة والإدَارِيّة، وبالتالي العجز على مواجهة تحديات الإعمار أَو إعادة الإعمار، وبناء البنية التحتية اللازمة لنموها.

ولاقت هَذِهِ المُشـكِّلة أَهتمام كثير من الباحثين والمهتمين واتفقت الآراء على ضَـرُورَةِ وضـع وتأسيس إطار عمل مؤسـسـي الغرض منه تطبيق المُشـــكِّلة وعلاجها مِنْ خِلاَلِ خُطواتٍ جديةٍ ومحددة ومُكافَحَة الفَسَّـــاد بِكُلِّ صـــورهِ ومَظَّاهرة، وفَيَ كافّةِ مجالات الحياة، لتعجيل عملية التنمية الاقتصـادي، وفي هَذَا السياق نوقشت عدة آليات لمُكافَحَة الفَسَّاد الإدَارِيّ للحد منه، ولعلَّ أَبرز هَذِهِ الآليات هو أَدَاء الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة، التي ترتكز على إســتِخدامِ التكنولوجيا في إنجازِ المُعَامَلَات، وتَقديم خَدَمَات للمواطنين بكَفاءَةٍ وفاعليةٍ، كما وتعزز الشَّـــفَافِيَّة والمُسَـاءلَة والمُحاسَـبة والعَدَّالَة، وتُسَـاهِم في تَفْعِيلِ الرَّقَّابَةُ الإلِكتُرُونِيَّة للكشـفِ عَنْ كُلِّ الخُروقات والتَجاوزات والمُمارَسـات غَيْرِ شَـرْعِيَّةٍ وغَيْرَ قَانُونِيَّةٍ، وبالتالي تؤدي إلَى تَحقِيقِ إدارة أَكثر كَفاءَة وفَعالية، وتُقلل من المَظاهرّ السِلبية للفَسَّاد الإدَارِيّ.

الكلمات المفتاحية: الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة، الحُكومة التَقْلِيدِيَّة، الفَسَّاد الإدَارِيّ، الشَّفَافِيَّة، الإصلَاح الإدَارِيّ، المَصْلَحَة العَامَّة.

Abstract

The phenomenon of administrative corruption is one of the dangerous phenomena facing countries, especially developing countries, as it has begun to eat away at the body of their societies. They have begun to gain security and the subsequent paralysis in the process of economic construction and development, which involves the destruction of the economy and financial and administrative capacity, and thus an inability to face the challenges of reconstruction or rebuilding and building the structure. The infrastructure necessary for its growth. This problem attracted the attention of many researchers and interested parties, and they agreed on the necessity of developing and establishing an institutional framework for the purpose of implementing the problem and treating it through serious and specific steps and combating corruption in all its forms and manifestations and in all areas of life to accelerate the process of economic development. In this context, several mechanisms were discussed to combat administrative corruption. Perhaps the most prominent of these mechanisms is the performance of electronic government, which is based on the use of technology to complete transactions and provide services to citizens efficiently and effectively. It enhances transparency, accountability, accountability, and justice, and contributes to activating electronic oversight to uncover all violations, transgressions, and illegal and illegal practices, and thus leads to achieving more efficient administration. It is effective and reduces the negative aspects of administrative corruption.

key words: The electronic government, Traditional government, Administrative, corruption, Transparency, Administrative reform, Public interest.

الْمُقَدِّمة

تعود جذور الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة على المُسْتَوى العالمي بصورةٍ عَامَّة إِلَى انتشارِ شبكة الانترنت وذَلِكَ في منتصف التسعينات من القرنِ الماضي وتحديداً في أواخر عام ١٩٩٥، وكان ذَلِكَ في الْوَلاَيَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الأَمْرِيكِيَّةِ وتحديداً في لوَلاَيَةِ فلوريدا، عندما بدأت هيئة البريد المركزي في هَذِهِ الوَلاَيَة بتطبيقهِ في إدارتها، ولكن الاهتمام الحقيقي والاعتراف الرسمي بمُصطَلَح الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة كان في مؤتمر نابولي في ايطاليا، وتحديداً في شهر آذار من عام ٢٠٠١ ، وكان الهدف الأسمى للحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة هو خدمة المواطن، وهَذِهِ الحُكومة تختلف عن الحُكومةِ التَقْلِيدِيَّة التي كانت هدفها الأساسي هو رفع الكَفاءَة الداخلية للإدَارَة، وبهَذَا تكون الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة وسيلةً فعالةً لتحسين الأَدَاء الحُكومي، وعَنْ طَرِيقِ الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة يُمكن رفع مُسْتَوى الشَّفَافِيَّة، وكذَلِكَ مُكافَحَة الفَسَّاد الإدَارِيّ .

إنَّ ظَّاهرة الفَسَّاد من الظواهرِ الخطيرة التي تشكو منها كافَّةِ المُجتمَعات دَوَّنَ استثناء باختلاف حجمها **"زيادة أو نقصان"** وذَلِكَ بِسَبَبِ طبيعة النظام القائم ومُستَوى الانفلات السائد والوعي الثَّقَافِيّ والاجتماعي لإفراده.

إنَّ ظَّاهرة الفَسَّاد الإِدَارِيّ لم تُعَدُّ من الظواهرِ الداخلية للدُّوَلة، بل أصبحت ظَّاهرة مُعَولمة ، عليه تكاثفت الجهود الدُّوَلية لمُكافَحَة الفَسَّاد الإِدَارِيّ فجاءت الحُكومة الإِلكتُرُونِيَّة واحدة من المسائلِ الفَعالة لتَقليلِ ومُكافَحَة الفَسَّاد الإِدَارِيّ التي يطمح المواطن والحُكومة إِلَى تَحقِيقها والحد منها .

أَولاً: مُشكِّلة البحث:

تُعَدُّ مُشكِّلة الفَسَّاد الإِدَارِيّ من أكبر المَشَاكِلِ التي تواجه حُكومات الدُّوَل النَّامِيَةُ والْمُتَقَدِّمَة على حَدٍّ سَواءٍ، إذ تقف مُشكِّلة الفَسَّاد الإِدَارِيّ عائقاً في تَحقِيقِ تَنمِيَتِهَا الْمُستَدَامَةِ، ولما كانت أَغلب المُجتمَعات تعاني من الفَسَّادِ الإِدَارِيّ لذا أَصبح من واجبِ المُجتمَعِ البحث عن حُلُولٍ قطعيةٍ ونهائيةٍ لمُكافَحَة الفَسَّاد الإِدَارِيّ، ووضع حد لهَذِهِ الظَّاهرة (الفَسَّاد الإِدَارِيّ) التي أَصبحت آفَة في مُجتمَعنا، ومِنْ أَجلِ وضع حُلُولٍ مُلائمةٍ لها، كان لا بُدَّ لنا أَنْ نُبين في بدايةِ بحثنا مَفهُومُ الفَسَّاد الإِدَارِيّ وأَسبَابِه ومُعَالَجَته.

ثانياً: أَهَمِّيَّة البحث:

تنبع أَهَمِّيَّة هَذَا الموضوع من خطورةِ ظَّاهرة الفَسَّاد الإِدَارِيّ، كون هَذِهِ الظَّاهرة تؤثر بِشَكْلٍ مُبَاشِرٍ على مُقدراتِ الشعوب، لذَلِكَ أَنَّ دورَ الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة فِي مُكافَحَةِ هَذِهِ الظَّاهرة مُهم جداً للقضاء على هَذِهِ الظَّاهرة .

إضافةً إِلَى مَا تَقَدَّمَ هُناك أَهَمِّيَّة أخرى تتوضح في هَذَا البحث مِنْ خِلاَلِ تسليط الضوء على الخَدَمَاتِ التي تُقَدِّمها الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة للمواطنين، ودور هَذِهِ الحُكومة في تسهيلِ إنجاز الأَعمَال وتحسين مُستَوى الخَدَمَات الْمُقَدَّمة للمواطن، وتقليل الروتين عن طريق الإدارات الصارمة التي تتبعها بَعضَ الإدارات.

ثالثاً: اهداف البحث: تهدف دِّرَاسَة هَذَا الموضوع إِلَى:

١. التَّعَرُّفُ علَى مَفهُومِ الفَسَّاد الإِدَارِيّ.
٢. التَّعَرُّفُ علَى مَفهُومِ الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة.
٣. أَسبَابِ الفَسَّاد الإِدَارِيّ
٤. توضيح دور الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة بجوانبها المختلفة في الحَدِّ من ظَّاهرةِ الفَسَّاد الإِدَارِيّ.

رابعاً: منهجية البحث:

اعتمدنا في كتابةِ هَذَا البحث على المنهجِ الوصفي التحليلي للنصوص القَانُونِيَّة التي تتضمن الفَسَّاد الإِدَارِيّ في بعضِ الدُّوَل ومنها العراق.

خامساً: خطة البحث:

مِنْ أَجلِ الإلمام والإحاطة بموضوعِ الدِّرَاسَة أَقتضت منهجية البحث أَنْ تكونَ مُقسمة إِلَى مبحثين وعلى النحو الآتي:

المبحث الأَول: مَفهُومُ الفَسَّاد الإِدَارِيّ والحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة.

المبحث الثَّانِي: دور الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة فِي مُكافَحَة الفَسَّاد الإِدَارِيّ.

المبحث الأَول
ماهيه الفَسَّاد الفِي مُكافَحَة

إنَّ مُصطَلَحَ الفَسَّاد يتضمن في طياته معاني عديدة ، فالفَسَّاد موجود فَيَ كافّةِ القطاعات الْحُكُومِيَّةِ وغير حُكُومِيَّة، والدُّوَلة عندما تمارس نشاطها مِنْ خِلاَلِ مُوظَّفِيهَا، ومِنْ خِلاَلِهم يقدمون الخَدَمَات لجمهور المواطنين لذَلِكَ تُعدُّ الوَظِيفَةُ العَامَّة ذو مكانة عالية عند الفقهاء وعند الْمُشَرّعين في مختلف الدُّوَل العالم، وحدد القَانُون حقوق والتزامات المُوظَّفين، إلاَّ أَنَّ بَعضَ المُوظَّفين تحت تأثير مباشر أَو غير مباشر ينحرفون عن مهامهم الحقيقية ويلجأون إِلَى الفَسَّاد الإِدَارِيّ وبدوره يكون عائقاً أَمام التَقدم والتَنمية، ولمُعَالَجَه هَذِهِ الآفة يجب مُسبقاً أَنْ نُعَرِف الفَسَّاد الإِدَارِيّ **"لُغَةً وإصطِلَاحَاً"** ، وبعد ذَلِكَ نبين الأَسبَابِ التي تؤدي إِلَى ظهورِ الفَسَّاد الإِدَارِيّ وذَلِكَ في مطلبين:

المطلب الأَول: مَفهُومُ الفَسَّاد الإِدَارِيّ.

المطلب الثَّانِي: أَسبَابِ الفَسَّاد الإِدَارِيّ.

المطلب الأَول
مَفهُومُ الفَسَّاد الإِدَارِيّ

لقد دأب معظم الباحثين الاكاديميين على تحديدِ معاني المُصطَلَحات التي تُستعمل في بحوثهم وذَلِكَ لكي لا تخرج النقاشات والتحليلات عن إطارها الموضوعي وتشتيت جهد الباحث بدلاً من التركيزِ على نقاطٍ مُحددةٍ، وعليه سوف يتم تحديد معنى الفَسَّاد لُغَةً، وتعريفه إصطِلَاحَاً وذَلِكَ في فرعين وكالاتي:

الفَرعُ الأَوَّل: تعريف الفَسَّاد في اللُّغَة.

الفَرعُ الثَّانِي : تعريف الفَسَّاد إصطِلَاحَاً.

الفَرعُ الأَوَّل
تعريف الفَسَّاد في اللُّغَة

الفَسَّاد في اللُّغَة يعني "مُخالفة المَصْلَحَة وهو نقيض الإصلَاح، ويقال تفاسد القوم تدابروا وقطعوا الارحام والمفسدة خلاف المَصْلَحَة والشيء الفاسد هو الذي انتفت منفعته المشروعة"[١].

والفَسَّاد في مَعاجِمِ اللُّغَة هو فسد ضد صلح والفاسد لُغَةً بطلان، فيقال فسد الشيء أَي بطل وأضمحل، ويأتي التعبير على معاني عدة بحسب موقعه، وقال أبن منظور في لسان العرب: "الفَسَّاد نقيض الصلاح فسَدَ يَفسُد ويفسِد، فَسَادًا وفُسودًا، فهو فاسِد وفسيد، وفسوداً المفسدة خلاف المَصْلَحَة والاستفَسَّاد خلاف الإصلَاح والفَسَّاد هنا جذب في البر والقحط في البحر"[٢].

---

[١] زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت:٦٦٦هـ)،مختار الصحاح، المحقق: يوسف الشيخ محمد ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص٥٠٣.

[٢] ابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب ، ، ط٣ ، دار صادر ،بيروت ، ١٤١٤ هـ ، ص ٣٣٥-٣٣٦.

ويعرف معجم اوكسفورد الانجليزي الفَسَّاد بأَنَّهُ:" انحراف أو تدمير النزاهة في أَدَاء الوظائف العَامَّة مِنْ خِلاَلِ الرَّشْوَة والمحاباة"(١).
أَمَّا الفَسَّاد في الشَّرِيعَةِ الإِسْلَّامِيَّةِ فهو: "من كبائر المعاصي أَو الذنوب، وهو حرام بإجماع العلماء، للأدلة الكثيرة الناهية عنه وعن ايذاء المسلمين والمسلمات وغيرهم وفي القرآن الكريم والعام النبوية المطهرة ، ويختلف حكم الشرعي على الفَسَّاد باختلاف خطورة الجريمة وآثارها الضارة"(٢).
نستنتج مِمَّا سبق بِأَنَّ معاني الفَسَّاد لغويا عديده ومنها الجذب والقحط أَو الطغيان والتجبر أَو العصيان اطاعه الله عز وجل كما في قوله تعالى: {إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ}(٣).

الفَرعُ الثَّانِي
تعريف الفَسَّاد إِصطِلَاحَاً

مِنْ المُلَاحَظَ هنا عدم وجود تعريف موحد للفَسَّاد الإِدَارِيّ في علمِ الإِدَارَة المُعاصرة ، وهَذَا يعني ليس هناك تعريف مُحدد للفَسَّاد بالمعنى الذي يستخدم فيه هَذَا المُصطَلَح اليوم ورغم وجود إختلافات في وجهاتِ النظر حول الفَسَّاد الإِدَارِيّ، إلاَّ أَنَّ الجميع مُتفق على أَنَّ الفَسَّادَ الإِدَارِيّ يتعلق باكتساب غَيْر مَشْرُوعٍ مِنْ دُونِ وَجْهِ حَقّ ، أَي إساءة إِستِخدام السُّلْطَةُ العَامَّة، أَو مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ "الوَظِيفَةُ العَامَّة"، لكسب شَّخْصِيّ أَو لمَنفَعَةٌ تَتعلق بمصدرِ القرار بعيداً عن المَصْلَحَةِ العَامَّة ، أَمَّا فيما يتعلق بتعريفِ الفَسَّاد الإِدَارِيّ، مِنْ خِلاَلِ آراء الفقهاء والمفكرين فإِنَّهم يُعرِّفون الفَسَّاد الإِدَارِيّ بأَنَّهُ : "ذَلِكَ السلوك الإِنساني الذي يدل على الإِنحرافِ في الالتزامِ بأَخلاقيات الوَظِيفَةُ العَامَّة ومُمارَسة القواعد والمبادئ الحاكمة للإِدَارَة العَامَّة لتَحقِيق مَصْلَحَة شَّخْصِيَّة عَامَّة أَو مَعْنَوِيَّة تَتَعَارَض مع المَصْلَحَة العَامَّة بصرفِ النظر عن جَسامةِ ودَرجةِ هَذَا السلوك"(٤).
كما يعرفه الْبَعْضَ الْآخَرَ: "أَنَّ الفَسَّاد هو كُلّ تُصرفٍ غير قَانُوني مَادي أَو أَخلاقي من جانبِ العاملين يسود فِي بِيئَةٍ بيرُوقْرَاطِيَّة بهدف إِلَى تَحقِيق مصالح شَّخْصِيَّة على حسابِ المَصْلَحَة العَامَّة، مِمَّا يؤدّي إِلَى هدر في موارد الدُّوَلة الاقتصادية الأَمر الذي ينعكس بالسلبِ على عَمليات التَّنْمِيَةِ (الْإِقْتِصَادِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ)، ويؤدي إِلَى عدم الاستقرار السياسي"(٥).
وقد عرفه البَعض كذَلِكَ على أَنَّهُ: "استغلال المُوظَّف العام لموقعه وصلاحياته للحصول على كسب غَيْرِ مَشْرُوعٍ أَو مَنَافِع شَّخْصِيَّة يتعذر تَحقِيقها بطريقه مشروعه أَو أَنَّه سلوك غير رسمي وشرعي تفرضه ظروف معينه وتساعد عليه ويقتضيه التحولَ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وثقافي"(٦).
أَمَّا فيما يتعلق بتعريف الفَسَّاد الإِدَارِيّ في مشروعِ إِتّفاقية الأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ لمنع الفَسَّاد ، إِذ عرف الْمُشَرِّع الفَسَّاد "بِأَعمَالٍ تُمثل أَدَاء غير سليم للواجب أَو إِساءة أَستغلال لموقع أَو سُّلْطَة، بما في ذَلِكَ أَفعال الإِغفال توقيعاً لمزية وسعياً للحصول على مزيةٍ يوعد بها أَو تعرض أَو تُطلب بِشَكْلٍ مُبَاشِرٍ أَو غير مباشر، أَو أَثر قبول مزية ممنوحة بشكل سواءً للشخص ذاته أَو لصالح شخصٍ آخر"(٧).
وجاء في تعريف منظمه الشَّفَافِيَّة الدُّوَلية للفَسَّاد الإِدَارِيّ بأَنَّهُ: "كلُّ عمل يتضمن سوء إِستِخدام المنصب العام لتَحقِيق مَصْلَحَة خاصه ذاتيه لنفسه أَو جماعته" (٨).
وتجدر الإِشارة في هَذَا المقام أَنَّ قَوَانِينَ العُقُوبَات في دُوَل العربية لم تتضمن تعريفاً للفَسَّاد، وإِنْ كانت قد تضمنت نُصوصاً كثيرة تَتعلق بتجريم هَذَا الفعل التي تدخل في إِطارِ مَفهُوم الفَسَّاد، ومن أَبرز صور الفَسَّاد التي جرمها هَذِهِ القَوَانِينِ هي "جَرَائِم الرَّشْوَة والإِختِلَاس وإِستغلال الوَظِيفَةُ وإِساءة إِستِخدام السُّلْطَةُ" وغيرها.
نستنتج من كل ما سبق بِأَنَّ الفَسَّاد الإِدَارِيّ ظَّاهرة إِقْتِصَادِيَّة وإِجْتِمَاعِيَّة وسِيَاسِيَّة لا يقتصر على بلدٍ دَوَّنَ آخر، وإِنَّما يوجد فَيَ كافّةِ دُوَل العالم رغم تفاوته بين الدُّوَل بزيادة أَو نقصان، وبهَذَا نستطيع القول بأَنَّ الفَسَّاد الإِدَارِيّ هو: "انحراف المُوظَّف عن الْقَوَانِينِ وَالْأَنْظِمَةِ والقيمِ الأَخلاقية التي وضعت مِنْ أَجلِ تَحقِيق المَصْلَحَة العَامَّة، لأَجل كسب مادي لمصدر الفعل أَو لغيره عَنْ طَرِيقِ أَساءه استعمال السُّلْطَةُ".

المطلب الثَّانِي
أَسبَابِ الفَسَّاد الإِدَارِيّ

يأتي الفَسَّاد على رأَسِ قائمة أَسبَابِ إِعاقة نمو الاقتصاد ومسيرة التَّنْمِيَةِ وقصور الخَدَمَات التي تقدم للمواطنين، وزيادة نسبة الفقراء وتأثر رفاهيتهم وإِنعدام التوازن في مُسْتَوى دخول الأَفراد، مِمَّا ينتج عنه عدم ملائمة حاجاتهم إِضافةً إِلَى ذَلِكَ تضخم الجهاز الحُكومي من وزاراتٍ وهيئاتٍ ومُؤَسَّسَات عَامَّة ومَصالح، وما اعتراها من جوانبِ التَرهل والقُصور في الأَدَاءِ وسوءِ تنظيمها الإِدَارِيّ والمالي جَعلها تصبح مَحلاً لاستغلال الخلل الذي ينخر في عروقها، فاستغل الكثيرون هَذَه الثقة وما صاحبها من التقهقرِ الإِدَارِيّ، وعبوره إِلَى فَسَّادٍ فِي ظِلِّ تدابير عادية عفا عليها الزمن واصبحت في دهاليز المتاحف.
فلا بُدَّ من استحداث استراتيجيات مدروسة بدقة وشفافية تطبق المَفهُوم الحقيقي للرقابات الثلاث "الماليَّة والإِدَارِيّة والْقَضَائِيَّة"، على من يعتدَوَّنَ على المالِ العامّ و من يمثلون بؤرة الفَسَّاد والرَّشْوَة ، ومن هنا كانت الحاجه إِلَى تسليطِ الضوء على أَسبَابِ الفَسَّاد الإِدَارِيّ و هي كالآتي:

---

(١) د. عصام عبد الفتاح مطر الفساد الإداري ماهيته اسبابه مظاهره الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته ودور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهه الفساد دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، مصر ٢٠١٥ ص١٣.
(٢) ابن عبد السلام عز الدين عبد السلام القواعد الكبرى تحقيق د. جمال كمال نزيه و د. ضميريه جمعه عثمان، ط٢، دار القلم ، دمشق ، ٢٠٠٠ ، ص١١-١٢.
(٣) سورة المائدة ، الآية ٣٣.
(٤) حسين المحمدي بوادي ، الفساد الإداري لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص ١٣.
(٥) د. عاصم الاعرجي دراسات معاصره في التطوير الإداري منظور تطبيقي، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٥ م ص ٣٠١.
(٦) د. احمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع الجيزة، مصر، ٢٠١٦، ص٣٣.
(٧) اجتماعات الدورة الخامسة للجنة المخصصة للتفاوض بشان اتفاقية لمكافحة لمشاورات فينا ٢١/١٠ آذار ٢٠٠٣ م البند الثالث من جدول الاعمال تقرير عن المشاورات غير الرسمية بشان المشروع المنقح لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، ص٩.
(٨) تم انشاء هذه المنظمة بناء على مبادرة (بيتير ايجم) المدير السابق للبنك العالمي في افريقيا وامريكا الجنوبية في ايار ١٩٩٣.

١-الأَسبَاب السِيَاسِيَّة:

يُقصد بالأَسبَابِ السِيَاسِيَّة عدم وجود الحُرِّيَّات العَامَّة للأَفراد، هَذَا بالإضافة إِلَى تحجيم أَو تقليلِ من مبادئ الديمقراطية ضمن مُؤَسَّسَات المُجتمَع المَدَنيّ وضعف الإعلَام والرَّقَّابَةُ وبالتالي إنعدام الأَمن والاستقرار(١)، والرَّقَّابَةُ هنا نَقصد بها الرَّقَّابَةُ الْقَضَائِيَّة والتَّشْرِيعِيَّة على السُّلْطَةِ التَنفِيذية، لإِنَّ غياب هَذِهِ الرَّقَّابَةُ أَو ضُعف الْجِهَازِ الْقَضَائِيّ، وافتقار الدُّوَلة لمعايير الحساب كلها تسهل الأَنحراف في سلوكِ المُوظَّفين أَو العاملين، مِمَّا يؤدِّي إِلَى مُخَالفةِ القَوَانين وتسهيل عملية التَّهرُّبُ مِنَ العِقَابِ، وهَذَا يؤدي إِلَى ضُعفِ الولاء للدُّوَلة، وبالتالي يؤدي إِلَى إنتشار الفَسَّاد(٢) ، مِمَّا لا شَكّ فِيهِ أَنَّ وجود الرَّقَّابَةُ الفعالة يعكس مُحَارَبَةُ الفَسَّاد في نَظَرّ القِيَادَةِ السِيَاسِيَّة تلك الرَّقَّابَةُ تُعَدُّ الخَط الأَول للدفاع ضد الفَسَّاد لإِنَّ الحُكومةَ ضَعيفة لَا تَتَوَفَّر فِيهَا العَناصر التي تؤهلها للمُرَاقَبَة الدَّقيقَة كالمشرفين الأَكفاء والأُمناء، وقواعد واضحه للسلوك الاخلاقي والإجراءات الجيدة والواضحة(٣).

ومن أَسبَابِ السِيَاسِيَّة الأُخْرَى للفَسَّاد الإِدَارِيّ قد يخاف العَامِلُون في الوَظِيفَةُ العَامَّة من بطش السِيَاسِيِّين، فيلبون طلباتهم ورغباتهم، وينفذون أَوامرهم الْمُقَدَّمة اليهم مِنْ أَجلِ الفوز بعقد اعتمادا على وساطاتهم، وليحافظوا على وظائفهم، وأَنَّ ضُعفَ مُمارَسة الديمقراطية وحُرِّيَّة المشاركة في إدارة شؤون الحياه العَامَّة قد يكون سبب من الأَسبَابِ السِيَاسِيَّة التي يؤدي إِلَى تفشي ظَّاهرة الفَسَّاد الإِدَارِيّ هَذَا بالإضافة إِلَى وجود حكم استبدادي دكتاتوري فِي الْعَدِيدِ مِنَ الدُّوَلِ، مِما يُسَاهِم بِشَكْلِ مُبَاشِرٍ في تنامي هَذِهِ الظَّاهرة(٤) ، ومن بين الأَسبَابِ الأُخْرَى للفَسَّاد الإِدَارِيّ أَلاَّ وهي تركيز القَرَارَات الإِدَارِيّة والسِيَاسِيَّة فِي يَدِ شَخصٍ وَاحِدٍ، هَذَا بالإضافة إِلَى أَنَّ التعيينات والوظائف في دوائر الدُّوَلة لا تعتمد على الجدارة والكَفاءَة وإِنَّمَا تعتمد على المحاباة والمجاملات سواء كان شَّخْصِيَّة أَو حزبيه وعاده ما يكون السُّلْطَةُ التَنفِيذية في الدُّوَل التي تنتشر فِيهَا الفَسَّاد الإِدَارِيّ طاغيه ولا يلتزم بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التَنفِيذية والتَّشْرِيعِيَّة والْقَضَائِيَّة بل يحاول التدخل في عمل السُّلْطَةُ الْقَضَائِيَّة ويعمل على ضعفِ الْجِهَازِ الْقَضَائِيّ(٥).

هَذَا بالإضافة إِلَى أَنَّ الحصولَ على الوظائف الإِدَارِيّة يكون عَنْ طَرِيقِ الأَساليب والوسائل المشروعة وغَيْرِ مَشْرُوعِه بغض النظر عن صلاحيةِ طالب المنصب للمنصب أَو عدم كفاءته وهؤلاء الفاسدَوْنَ يعملون ويدفعون ويلهثون للحصول على هَذِهِ المناصب عَنْ طَرِيقِ الوسائل الغَيْرِ مَشْرُوعِه ودفع مبالغ ماليه طائله من ازل حصولهم على هَذَا المنصب وعند حصولهم على المنصب يقومون بسلوك غير شرعي مِنْ أَجلِ حصول على مَنَافِع ذاتيه على حساب المَصْلَحَة العَامَّة ولا يخضعون لِلمُسَائِلَة مِّن قَبْلِ الدُّوَلة، وإِنْ تَمَّ الكشف عن الجَرَائِم ارتكبوها كونهم ينتمون إِلَى احزاب أَو جماعات مسيطره في الدُّوَلة.

وهنا أَود الإشارة إِلَى حديث للرسول (ﷺ) لتأكيد على كلامنا إذ قال النَّبيّ مُحَمَّد (ﷺ) "إِنَّمَا هلك الذين قبلَكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهمُ الشريفُ تركوه، وإذا سرق فيهمُ الضعيفُ أقاموا عليه الحدَّ، وأيمُ اللهِ لو أن فاطمةَ بنتَ محمدٍ سرقتْ لقطعتُ يدَها "(٦).

وفي ختام هَذَا الموضوع أَود الإشارة إِلاَّ أَنَّ من أَهَم أَسبَابِ الفَسَّاد الإِدَارِيّ والتي تكون سببها أَسبَابِ سِيَاسِيَّة أَلاَّ وهي الولاء للقيادات السِيَاسِيَّة والاشخاص الحزبية دَوَّنَ الولاء للوطن والشعب والامه هَذَا بالإضافة إِلَى وجود أَسبَابِ سِيَاسِيَّة كثيرة ليس لدينا مجال هنا لذكرها تاركين الموضوع لباحث اخر أَنَّ يقوم بدِّرَاسَة الأَسبَابِ السِيَاسِيَّة التي تؤدي إِلَى ظهور الفَسَّاد الإِدَارِيّ.

٢-الأَسبَاب الإِدَارِيّة:

هناك عديد من العيوب في نظم الإِدَارَة العَامَّة التي لها دور كبير في انتشار الفَسَّاد الإِدَارِيّ منها غياب المخطط الهيكلي العامّ وعدم وضوح السياسات العَامَّة للإِدَارَة مِمَّا انتج ازدواجيه وتضارب بين المسؤوليات اديا إِلَى تكبل الجهاز الإِدَارِيّة(٧) ، هَذَا بالإضافة إِلَى عدم تحديد المهام والواجبات بدقه في الإِدَارَة العَامَّة والبيرُوقْرَاطِيَّة الحُكومة وتعقيدات الاجراءات وضعف الرَّقَّابَةُ الذاتية في الأَجهزة الْحُكُومِيَّةِ وانخفاض المرتبات والاجور وسوء توزيعها وعدم ربطها بالكَفاءَة والنزاهة والمركزية والفردية في إدارة الشؤون العَامَّة وعدم الشَّفَافِيَّة في إدارة الشأن العَامَّة(٨).

إِنَّ كثرة القيود والاجراءات الرسمية وغير رسميه وطول الزمن الذي تستغرقه المُعَامَلَات والخَدَمَات المطلوبه من الجهاز الإِدَارِيّ في الدُّوَلة وحصانه وعدم اتخاذ اجراءات وتطبيق العُقُوبَات على بَعضِ المسؤولين في الإِدَارَةِ العَامَّة، وكذَلِكَ لا ننسى دور القيادة الفردية الاستبدادية التي تزرع الشك المتبادل والعلاقات السلبية بين الرئيس والمرؤوس من جهة وبين ملتقي الناتج الخدمة السلعة والْمُقَدَّمة من جهة اخرى(٩)، وكذَلِكَ مخالفه القواعد والاحكام الماليَّة المنصوص عليها داخل الجهاز الحُكومي وضعف وانحصار المرافق والخَدَمَات والمُؤَسَّسَات العَامَّة التي تخدم المواطنين وكذَلِكَ التغيير المستمر في القَرَارَات والنظم المنظمة لشؤون المُوظَّفين دورا لا يستهان به في خلق الثغرات التي ينفذ منها اصحاب المَصْلَحَة الْخَاصَّةَ لتَحقِيق مصالحهم عَنْ طَرِيقِ بَعضِ الأَساليب المَرضية غير السوية، كَمَا أَنَّ زيادة القيود والحدود والقَرَارَات المفروضة على التصرفات للمُوظَّفين وافعالهم عاده ما تكون لها اثار ضاره تمثل في تعطيل العمل وقتل روح الابتكار والتجديد(١٠).

ولا ننسى الدور السلبي للأحزاب السِيَاسِيَّة التي تقوم بتعيين اعضائها وانصارها في الوَظِائفِ العَامَّة دَوَّنَ النظر إِلَى الكَفاءَة والجدارة ،بل يستند إِلَى المصالح الشَّخْصِيَّة والحزبية، وأَحياناً الطائفية والقومية، فهم يعملون داخل المؤسسة الإِدَارِيّة لتَحقِيق مصالح خارجة عن تَحقِيقِ

---

(١) د. جمعه قادر صالح، الفساد الإداري واثره على الوظيفة العامة "دِّرَاسَة مقارنة بين الشريعة والقانون" ، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٦ ، ص٧٩.

(٢) د. فاديه قاسم بيضوين، الفساد ابرز الجرائم الاثار وسبل المعالجة، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان، ٢٠١٣ ، ص ٢٥٠.

(٣) د. مصطفى يوسف كافي، الاعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، ٢٠١٦ ص٩٣.

(٤) د. عمار طارق عبد العزيز، الفساد الإداري وطرق معالجته، المركز العراقي للأبحاث، بغداد، ٢٠٠٦ ،ص٨.

(٥) د. مصطفى يوسف كافي، المصدر السابق، ص٩٢.

(٦) سنن البيهقي، ج ٢ ،ص٤٥٠.

(٧) صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الْاِجْتِمَاعِيَّةِ والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنيه والتدريب، الرياض، السعودية، ١٩٩٤،ص٥٣.

(٨) د. احمد مصطفى صبيح، المصدر السابق، ص٨٠.

(٩) ديالا الحج عارف، الاصلاح الإداري الفكر والممارسة، دار الرضا للنشر ، دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٣ ص٩٥.

(١٠) د.علي لطفي، الفساد ورؤيه مستقبلية لمكافحته في مصر مؤتمر دور الأجهزة الرقابية في مُكافحة الفساد المالي والإداري في مصر المنظمة الوطنية الدولية لحقوق الانسان ،القاهرة، ٢٠ ابريل ٢٠١٣، ص٣٥.

المَصْلَحَة العَامَّة، وبالتالي تؤدي إِلَى تفشي ظَّاهرة الفَسَّاد الإِدَارِيّ، ولم يبقى للنظام الامتحانات أو نظام المسابقة اي دور يذكر في حين تبناه القَوَانِين في معظم الدُّوَل العالم ومنها العراق(١).

هَذَا بالإضافة إِلَى أُمورٍ تتعلق بالمرتبات والأُجور التي يتقاضاها المُوظَّف في مقابل عمله داخل المؤسسة الْحُكُومِيَّةِ، ومن مَشَاكِلِ التي توجه الأُجور يأتي في مقدمتها عدم المُسَاوَاةَ في المرتبات وعدم توزيعها بصورةٍ عادلةٍ، واحياناً يكون لتأخير المرتبات دور في ظهور الفَسَّاد الإِدَارِيّ، وشعور المُوظَّف بعدم عَدَّالَة صارخ في توزيع المرتبات حتى فِي ظِلِّ التَشابه وفي الواجبات والمسؤوليات(٢) .

ونحن نرى بأَنَّ عدم العَدَّالَة هَذَا بكافه اشكاله يولد نوعاً من الضغينةِ بين مُوظَّفي الدُّوَلة، فيجعل البَعض يبررون لإنفسهم بغير وجه الحق اللجوء إِلَى مُمارَسات الفَسَّاد الصغيرة لتحسين دخولهم خاصةً إِذا كانت لا تلبي احتياجاته الرئيسية، وأَنَّ اختلاف في مرتباتِ الوزارات والهيئات يجعل من المُوظَّفين يتسابقون للنقل من مُؤَسَّسَاتهم إِلَى مُؤَسَّسَاتٍ أَكثر مُرتباً، وهَذَا عادةً ما يكون عَنْ طَرِيقِ واسطة أَو عَنْ طَرِيقِ المحسوبية أَو عَنْ طَرِيقِ دفع رشاوي لكي ينقل من مؤسسة أدنى مرتبةً إِلَى مؤسسةٍ أعلى مرتبةً بِسَبَبِ عدم عَدَّالَة الإِدَارَة في توزيع مرتبات كما ذكر اعلاه.

٣-الأَسبَابِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ:

يُشكل الفرد جزءا من النظام الاجتماعي فالبِيئَة الْإِجْتِمَاعِيَّةِ بما تملكه من مجموعةٍ كبيرةٍ من الوسائل التي تُمثل آليات الضغط الاجتماعي من العقيدةِ أَو الدين لها أَثرها الكبير في التأثيرِ على الفرد، كَمَا أَنَّ كل نظام اجتماعي له قيمته الموروثة والمنقولة إليه والتي تبرز على شكلِ ضوابط سلوكيه يقطع الفرد خشية تعرض رغباته وحاجاته مع الآخرين وخشية تصدع بناء النظام الاجتماعي، وحتى الخوف من عذابِ الضمير، لذا يُعدُّ علماء الاجتماع أَنَّ للفَسَّادَ علاقةَ اِجْتِمَاعِيَّة تتمثل في الخروجِ على القواعد المستقرة للمُجتمَع، والمُتَعَلِّقَة بواجبات الفرد إزاء الآخرين وبما يُعدُّه المُجتمَع سلوكاً بصفة عَامَّة(٣).

كَمَا أَنَّ الولاء للعشيرة والطائفة والمذهب وضعف الولاء للوطن كل هَذَا يؤدي إِلَى مُمارَسات غير عادلة وغير اختلاقية مثل المحاباة في إنجاز الأَعمال، والتفرقة في تَقديمِ الخَدَمَات الأَفراد المُجتمَع، ومن المعلوم أَنَّ انعدام المُسَاوَاةَ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ هي سمة بارزة فِي دُوَلِ الْعَالَمِ الثَّالِثِ التي تنجم بطبيعتها من تفشي التخلف الثَّقَافِيّ وتدني مُسْتَوى التَّعْلِيمِ(٤).

هَذَا يعني أَنَّ الإنتماءات العشائرية والجبيلية والولاءات الطبقية وعلاقات القربى والدم السَّبَبُ الرَّئِيسِيُّ في هَذَا الانحرافات الإِدَارِيّة، بحيث يتم تغليب المُصَالِحَ الْخَاصَّةَ على المُصَالِحِ العَامَّة ، هَذَا بالإضافة إِلَى تدني المُسْتَوى التَّعْلِيمِيّ والثَّقَافِيّ للأَفراد، فيوجد هناك عِلاقة عَكسية بين الفَسَّاد والتَّعْلِيمِ، فكُلَّما قلَّ التَّعْلِيمِ لدى أَفراد المُجتمَع زاد الفَسَّاد، وَبِالْعَكْس فالجهل المُوَّاطن يؤدي إِلَى زيادة وانتشار نسبة الفَسَّاد، فأحياناً يجد المُواطن البسيط نفسه مُضطراً لدفع الرَّشْوَة في سبيلِ إنجاز معاملته بالسرعة المطلوبة، وهَذَا يؤدي إِلَى انتشار الفَسَّاد الإِدَارِيّ(٥)، ولا ننسى دور التقاليد الْإِجْتِمَاعِيَّةِ في تفشي ظَّاهرة الفَسَّاد الإِدَارِيّ أَو التقليل منه لإِنَّ التقاليد في تقبلِ الفَسَّاد أَو رفضه يعتمد على وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم أَمَّا الإسراف والترف الزائد فهما عاملان مساعدان لتفشي ظَّاهرة الفَسَّاد الإِدَارِيّ(٦).

وإِنَّ لضعف الوازع الديني والاخلاق أثر كبير ، فيُعدُّ الرادع الاقوى والأجدى من جميع العُقُوبَات الوضعية فهو يمثل رقابة ذاتية على سلوكِ الأَفراد ويوجهه نحو الخلق الحسن والسلوك القويم(٧).

ومِنْ خِلاَلِ ملاحظتنا في الآونة الأخيرة ظهرت ثقافَة جديدة في المُجتمَع أَلاَّ وهي تغيير كلمة الرَّشْوَة أَو الفَسَّاد إِلَى مُسمَّيات أُخرى كالإكرامية وبالتالي لا ينظر إِلَى الفَسَّاد على أَنَّهُ فعل مشين وهو ما يرسخ الفَسَّاد في الأجهزة الْحُكُومِيَّةِ ويعرقل جهود مكافحته ووصلت درجه القبول للفَسَّاد في المُجتمَع إِلَى نسب كبيره بحيث أَصبح الفَسَّاد في بَعض الأَماكن جُزءٍ من حياتنا ولَا يُمكِنُ لأحد منا إنكار وجوده، هَذَا بالإضافة إِلَى وجودِ عوامل اِجْتِمَاعِيَّة كثيرة تؤدي بالنتيجة إِلَى الفَسَّادِ الإِدَارِيّ لَا يُمكِنُ لنا ذكرها لالتزامنا بقواعد البحث العِلمِيّ.

وَبِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَستنتج أَنَّ للقيمَّ الحَضارية والْإِجْتِمَاعِيَّةِ السائدة تأثير على تفكير الأَفراد وسلوكياتهم وبالتالي يؤثر على عمليةِ إتخاذ القرار الإِدَارِيّ، فالمُوظَّف مهما كان مركزه الوظيفي هو جزء من المُجتمَع يتأثر في حياتهِ وعملهِ بالقيم التي يُعطيها المُجتمَع وزناً كبيراً، فالقيم تُعبر عن المرغوبِ فيه والمرغوب عنه في المُجتمَع، وهي تتغلغل في حياةِ الناس أَفراداً وجماعات، وترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها إرتباطاً وثيقاً بدوافع السلوك والأَعمال والأَهداف.

٤-الأَسبَابِ الاقتصادية:

قبل التطرق إِلَى الأَسبَابِ الاقتصادية التي تؤدي إِلَى نمو ونشر ظَّاهرة الفَسَّاد الإِدَارِيّ، لا بُدَّ لنا أَنْ نعرف ما المقصود بالأَسبَابِ الاقتصادية، يقصد بالأَسبَابِ الاقتصادية وضعف الاستثمار وهروب رؤوس الاموال إِلَى الخارج وقلة فرص العمل وزيادة مستويات البطالة والفقر(٨)، إِذ تدخل الدُّوَلة في رسم اطار النشاط الاقتصادي والاجتماعي ويعمل على تَقديمِ الخَدَمَات لجمهور المواطنين، وهَذَا ما يُسمى بالمرفقِ العامّ عَنْ طَرِيقِ مُوظَّفين دائمين أَو مكلفين بخدمةٍ عَامَّةٍ داخل الهيكل التنظيمي للإِدَارَة، إِلاَّ أَنَّ في بَعض الاحيان ينحرف المُوظَّف أَو مجموعه مُوظَّفين عن أَهدافهم الوظيفية المُحددة قَانُوناً، أَلاَّ وهي تَحقِيق غاية وهَذِهِ الغاية هي تَحقِيق المَصْلَحَة العَامَّة ويعملون جادين على تَحقِيق المَصْلَحَة الْخَاصَّةَ دَوَّنَ النظر إِلَى القَانُونِ والتَّعْلِيمات ومن هنا تظهر حالات الرَّشْوَة والإِخْتِلاَس والاحتيال والمحسوبية(٩).

---

(١) لمزيد حول الفساد في العراق راجع فاروق الكيلاني جرائم الفساد، دار الرسالة العالمية، ٢٠١١، ص٧٠.

(٢) د. احمد مصطفى صبيح، المصدر السابق، ص٩.

(٣) د. احمد مصطفى صبيح، المصدر السابق، ص١٢.

(٤) علي احمد فارس، حل الازمات الفساد الإداري نموذجاً، بحث منشور على موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٥ ، ص٢٠.

(٥) علي حماده، الرشوة اسبابها وطرق مكافحتها، رِسَالَة مَاجِسْتِير ،كلية الحقوق ،جامعة حلب، سوريا، ٢٠٠٩، ص٦.

(٦) مخلد توفيق مشاوش خشمان، مشكلة الفساد الإداري في ضوء تشريعات والقوانين الأردنية، رسَالَة مَاجِسْتِير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الاردن، ٢٠٠٩ ، ص ٥٠ .

(٧) عصام عبد الفتاح مطر، المصدر السابق، ص٥٢.

(٨) وليد ابراهيم الدسوقي، مُكافحة الفساد في ضوء القانون والاتفاقيات الإقليمية والدولية، ط١،الشركه العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة ،٢٠١٢، ص ٣١.

(٩) للمزيد حول المرفق العام راجع دكتور ماهر صالح علابي الجبوري ، مبادئ القانون الإداري "دِرَاسَة مقارنة" ، المكتبة القانونية، بغداد، بدون سنة نشر ، ص ٨٣.

ومن الأَسبَابِ الاقتصادية إنخفاض مستويات الأجور في القطاع الحُكومي مقارنةً بالقطاع الخاص، حينئذ يقبل المُوظَّف تقاضي الرشاوي لتَحقِيق التوازن مع انفاقه الخاص، خاصةً عندما تكون المُسَاءلَة القَانُونِيَّة ضعيفة، لذا أَنَّ عنصر المادي لهُ دور كبير ومبرر تاريخي خاصةً في الدُّوَل النَّامِيَةُ إذ أَنَّ الفرد فِيهَا له من المتطلبات والطموحات الكبيرة التي لا تتناسب مع ما توفره الدُّوَلة له من المرتبات، هَذَا بالإضافة إِلَى أَنَّ المُوظَّف ليس له دخل آخر سوى مرتبه الشهري، ولا يستطيع العمل خارج المؤسسة الإِدَارِيّة قَانُوناً وهَذَا التدني في الرواتب يكون احياناً سبب يدفع المُوظَّف إِلَى الحصولِ على دخلٍ إضافي، حتى لو كان عَنْ طَرِيقٍ غَيْر مَشْرُوعٍ، ومن الأَسبَابِ الاقتصادية الأُخْرَى قد يكون غياب المُسَاءلَة بكل أو معظم صورها وعدم وجود آلية مُنظمة لِمُسَائِلَة الفاسدين، هذا له دور مهم في هروب كثير من الفاسدين من العدالة.

هَذَا بالإضافة إِلَى عدم كَفاءَة ونزاهة القيادات الإِدَارِيّة وكبار المسؤولين من الوزراء ووكلاؤهم والمدراء العامين لإِنَّ اختيارهم يتم على اساس التزكية أو الولاء للحزب أو الكتلة أو الطائفة أو على أساس القرابة والصداقة والمحسوبية دَوَّنَ مراعاه لمبدئ التقييم العِلمِيّ والإِدَارِيّ المبني على الكَفاءَةِ والخبرة والنزاهة، واحياناً تصل الأمر إِلَى بيع المناصب، كما نسمع به في بَعضِ الدُّوَل ومنها العراق[١].

ويُعدُّ مُسْتَوى الجهل والتخلف والبطالة من العوامل الأساسية في تفشي وظَّاهرة الفَسَّاد لإِنَّ قلة الوعي تُساعد على انتشار الفَسَّاد وبالتالي توجد هناك علاقة عكسية ما بين الوعي وما بين الفَسَّاد، فكُلَّما زاد الوعي الوطني والعِلمِيّ كُلَّما قلَّ الفَسَّاد في دوائر الدُّوَلة، وبالمقابل كُلَّما انخفضت مستويات الجهل والتخلف وازدادت البطالة، وكُلَّما أدى ذَلِكَ إِلَى تفشي ظَّاهرة الفَسَّاد[٢].

وفي الآونة الأخيرة ظهرت الثقافة الجديدة داخل بَعضِ المُؤَسَّسَات الْحُكُومِيَّةِ والغير حُكُومِيَّة ولدى بَعضِ المُوظَّفين وحتى بَعضِ الناس ثَّقَافَة تعطي الشَرْعِيَّة للفَسَّاد الإِدَارِيّ تحت مُسمَّيات أُخرى مثل الإكرامية (مَصاريف الشاي ومَصاريف المُواصلات) وبالتالي أصبح لا ينظر إِلَى الرَّشْوَةِ كأنها جريمة وإِنَّمَا يُنظر اليها كأنها فعلٌ مباحٌ، ولا ينظر اليه على أَنَّهُ فعل مُشين، وهَذَا يؤدي إِلَى رسوخ الفَسَّاد في الأجهزة الْحُكُومِيَّةِ ويعرقل جهود مكافحته ووصل الدرجة قبول للفَسَّاد في المُجتمَع .

ونحن نرى من جانبنا بأَنَّ قبول الفَسَّاد الصغيرة كما يسمى ليس نابعاً من اقناع أو رضا المُوظَّفين لإِنَّ هَذَا لا ينسجم مع ثقافتنا الدينية والاِجْتِمَاعِيَّةِ إِلاَّ أَنَّ بَعضَ المُوظَّفين اضطروا إِلَى قيام بِهَذَا الفعل لإِنَّ كل الأبواب قد أُغلقت بوجوههم فلا يستطيعون قضاء حاجتهم إِلاَّ بقبول هَذِهِ الرَّشْوَة والتي تسمى بإكرامية أو اي مُسمَّيات أُخرى، وهو سبب من أسباب رسوخ الفَسَّاد في الأجهزةِ الْحُكُومِيَّةِ.

المبحث الثَّانِي

دور حُكومة الإِلكتُرُونِيَّة فِي مُكافَحَة الفَسَّاد الإِدَارِيّ

في هَذَا المبحث سنتطرق إِلَى مَفهُومِ الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة واهدافها العَامَّة التي تكون لها دور في الحَدِّ من ظَّاهرةِ الفَسَّاد الإِدَارِيّ، وكذَلِكَ إِلَى دورِ الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة المُباشر في مُكافَحَةِ الفَسَّاد الإِدَارِيّ وذَلِكَ في مطلبين:

المطلب الأَول: مَفهُومُ الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة.

المطلب الثَّانِي دور الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة في مُكافَحَة الفَسَّاد الإِدَارِيّ.

المطلب الأَول

مَفهُومُ الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة

إِنَّ مُصطَلَح الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة مُصطَلَح حديث يُقصد منه إِستِخدام تقنيات المَعلُومَات والاتصالات بشكلٍ يسهل من التواصل والتعامل مع الحُكومة ويجعل مصالح الحُكومة أكثر فعالية، فالْحُكُوماتِ تلجأ إِلَى إِستِخدام تلك التقنيات مِنْ أَجلِ تَقديم خَدَمَات أَفضل بين المُصَالِحَ الْحُكُومِيَّةِ والمواطنين فالحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة توفر سبل أَفضل لتَقديم الخَدَمَات للمواطنين ومن جانب الاخر الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة يكون أكثر خضوعاً لِلمُسَائِلَة، وكذَلِكَ لفسح الفرص لمزيد من التَّنْمِيَةِ.

ومن أَهَم أَسبَابِ ظهور الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة هي تفشي وازدياد ظَّاهرة الفَسَّاد الإِدَارِيّ في مُؤَسَّسَات الدُّوَلة وكان لا بُدَّ من وجود حل أَو ما يسمى بالإِصلَاح داخل هَذِهِ المُؤَسَّسَات لذا لجأوا إِلَى ابتكار جديد مأخوذ من التقنيات، ومن ثورةِ المَعلُومَات أَلاَّ وهي الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة، "ويقصد من الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة نسخة افتراضية عن الحُكومةِ الكلاسيكية الحقيقية مع وجود بَعضَ الفروقات مفاده أَنَّ الحُكومةَ الإِلِكتُرُونِيَّة لا تحتاج إِلَى مكان وزمان وإِنَّمَا تعيش في شبكاتِ وانظمةِ المَعلُومَات والتكنولوجيا وتحاكي وظائف الحُكومة الكلاسيكية التي لا بُدَّ من وجوده بشكل مادي في أجهزة الدُّوَلة"[٣].

وفي تعريف اخر للحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة "فيقصد منه استعمال تكنولوجيا المَعلُومَات والاتصالات بغرض وصول إِلَى حُكومات افضل مِنْ أَجلِ تَقديم خَدَمَات افضل ، وكتأليف اخر الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة اسلوب من اساليب الإِدَارَة الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيا المَعلُومَات والاتصالات مِنْ أَجلِ تمكين الإِدَارَة من قيام بِأَعمَالِها مِنْ أَجلِ تطوير العمل الإِدَارِيّ وتَحقِيق الأَهداف المحددة لها مُسبقاً وفق القَانُون، وكذَلِكَ رفع كَفاءَة عمل الإِدَارَة مِنْ أَجلِ تَحقِيق تَقديم خَدَمَات أَفضل لجمهور المواطنين"[٤].

وفي تعريف اخر للحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة فيعرف بأَنَّهُ : "أُسلوب جديد ومتطور وثورة تقنية مَعلُومَاتية قادت إِلَى نقلهِ نقلة نوعية في تطور أَجهزه الحُكومة والقطاع الخاص وغيرها من القطاعات للمَعلُومَات والخَدَمَات والتسويق المنتجات للمواطنين عَنْ طَرِيقِ الانترنت وأَجهزه الكمبيوتر الآلي بدلاً من الأسلوب التقليدي البيروقراطي الورقي"[٥].

---

[١] للمزيد حول جرائم الفساد راجع فاديه قاسم بيضون ، المصدر السابق ،ص٩١.

[٢] جمعه قادر صالح، المصدر السابق، ص٨٧.

[٣] لمياء خزار الحُكُومَة الإِلِكتُرُونِيَّة، اطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية' قسم الحقوق، جامعة بتانة الحاج خضر، الجزائر، ٢٠١٧، ص٢٦.

[٤] عباس بدران الحُكُومَة، الإِلِكتُرُونِيَّة من الاستراتيجية الى التطبيق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٤٦.

[٥] غمام سهام، الإدارة الإِلِكتُرُونِيَّة دِرَاسَة تجربتي لإدارة الِكتُرُونِيَّة في الولايات المتحدة الأمريكية والامارات العربية المتحدة نموذجاً ، رِسَالَة مَاجِسْتِير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم القانون العام، جامعة اكلي محند اولحاج البويره ، جزائر، ٢٠١٦، ص١٣.

ويرى الْبَعْضَ الْآخَرَ "أَنَّ الْحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة هي: "الحُكومة التي لا تقوم فقط بتَقديم وتوفير حاجات عَامَّة للأفراد عَنْ طَرِيقِ الآلات الإلِكتُرُونِيَّة التي لا تحتاج إِلَى الوقت ولا إِلَى المسافة، بل هي تخطيط ورسم الإطار المعياري ولكن وفق شروط مسبقة لِدِرَاسَة القضايا التي تُقدم مُمارَسات الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة للمديرين العامين"[١].

وَبِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ ومِنْ خِلاَلِ درج بَعضَ التعريفات للحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة نستنتج بَعضَ الامور المهمة أَلاَّ وهي بأَنَّ الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة يرتبط بشكل عام بالإِدَارَة العَامَّة اي بأجهزة الحُكومة ودوائرها مع اهتمامها بقطاع الخاص والقطاعات الأُخْرَى هَذَا بالإضافة إِلَى أَنَّ النظام مَعلُومَاتي افتراضي غير مرئي لَا يُمكِنُ تلمس مكوناته وعملياته وإِنَّمَا نستطيع تقييمه مِنْ خِلاَلِ اثاره ونتائجه وكذَلِكَ تتسم الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة بدرجه عالية من الاعتمادية المتبادلة والمتكاملة، وأَنَّ المورد المَعلُومَاتي هو المورد الرئيسي فِيهَا وأَنَّ الغرض من الحُكومة التَقْلِيدِيَّة والحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة هي تَقديم افضل خَدَمَات للمواطنين ولكن مِنْ خِلاَلِ تجارب الدُّوَل تبين لنا بأَنَّ الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة أَكثر انسجاماً ويوفر للمواطنين افضل الخَدَمَات وتقل فيه ظَّاهرة الفَسَّاد الإِدَارِيّ.

المطلب الثَّانِي

دور الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة في مُكافَحَة الفَسَّاد

قبل الدخول في صلب الموضوع نطرح سؤال الاتي لماذا ندعو لإقامه الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة تتمثل الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة التحول الذي يساعد المواطنين ورجال الاعمال لكي تجد فرصا جديده في اقتصاد المعرفة الدُّوَلي فالحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة تمثل إِصلَاح كيفيه قيام الإِدَارَة بِأَعمَالِها بصوره دقيقه إِدارة مَعلُومَات إِدارة الوظائف الداخلية بالمنظمة خدمه المواطنين بكَفاءَة عالية وفي هَذِهِ الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة تستخدم التكنولوجيا الحديثة كوسيله للتنمية الاقتصادية والإِدَارِيّة والإِصلَاح الإِدَارِيّ المستهدف المرتكز حول خدمه المواطن ، فجاءت الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة كضَرُورَةِ لمُكافَحَة صور الفَسَّاد الإِدَارِيّ والمالي في المُجتمَع ومُؤَسَّسَاته ولإِصلَاح هَذَا الامر وتفكير الباحثين والمهتمين في مجال الإِدَارَة والمواطنين معا فقط توصلوا إِلَى سبل مُعَالَجَه هَذِهِ الظَّاهرة الفَسَّاد الإِدَارِيّ فكان للحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة الدور الفعال والمُعَالَجَ من الحد في انتشار ظَّاهرة الفَسَّاد الإِدَارِيّ وأَنَّ من مهام المُؤَسَّسَات الْحُكُومِيَّةِ هي العمل بالشَّفَافِيَّة ووضوح وتَقديم خَدَمَات لجمهور المواطنين وهَذِهِ المتطلبات لا بُدَّ من بحث الوسيلة الفعالة لإنجاز معاملات المواطنين بِشَفَافِيَّةٍ وبعيداً عن الفَسَّادِ، فمن هنا جاءت دور الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة كإحدى علاجات الواقية من انتشارِ الفَسَّاد الإِدَارِيّ ، ومن أَهَم وسائل مُكافَحَة الفَسَّاد عَنْ طَرِيقِ حُكومة الإلِكتُرُونِيَّة هي عَنْ طَرِيقِ تحسين مُسْتَوى الخَدَمَات، فهدف الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة تَقديم خَدَمَات إِلَى المواطنين وغيرهم ذَلِكَ فأَنَّ القائمين على برامج الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة يراعون محاور عديدة ، يمكن مِنْ خِلاَلِها رفع مُسْتَوى الخدمة الْمُقَدَّمة للمواطنين، ولا ننسى دور الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة في تسيير المرافق العَامَّة، ونحن نعلم بأَنَّ من واجباتِ ومهامِ الإِدَارَة هي إِشباع حاجات عَامَّة وتَقديم خَدَمَات للمواطنين بصورةٍ مُنظمةٍ ومستمرةٍ، عليه من واجب الدُّوَلة أَنْ تُحددَّ الزمان والمكان للمُوظَّفين، مِنْ أَجلِ قيام بهَذَا المهامِ إِلاَّ أَنَّ في الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة فتكون تَقديم الخَدَمَات واشباع حاجاتهم ليلاً ونهاراً ، ولا يحتاج تحديد مواعيد للمواطنين وفتح مكاتب للمُوظَّفين أَو اغلاقها وإِنَّمَا يعمل النظام الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة عَلَى مَدَارِ السَّاعة ولا يتوقف من إِنجازِ أَعمالها إِلاَّ في حالاتٍ استثنائيةٍ أَلاَّ وهي عطل في التقنيةِ اللازمة للاستفادة من خَدَمَاته[٢].

والحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة يقلل من حدوث حالات اضراب المُوظَّفين وتحملهم لمسؤولياتهم الجنائية والمَدَنيّة والتأديبية إِذ يمكن للمُوظَّف ان يقوم بأداء مهامه الملقاة على عاتقه من داخل منزله خارج أَوقات العمل الرسمي وهَذَا يؤدي إِلَى تَقديم خَدَمَات افضل للمواطنين[٣].

هَذَا بالإضافة إِلاَّ أَنَّ إِستِخدام نظم تقنيه المَعلُومَات اي الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة يقلل عدد الخطوات في الروتين المطلوب لتَنفِيذ نشاطات الإِدَارَة العَامَّة ويحول الوظائف التي كانت يدويه إِلَى تلقائية هَذَا بالإضافة إِلَى دور الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة من تقليلِ إِستِخدام الورق والتنقلات المُعَامَلَات بين المواطنين[٤]. وهَذَا بدوره يؤدي إِلَى مُكافَحَة الفَسَّاد الإِدَارِيّ بصورةٍ فعالةٍ.

كَمَا أَنَّ الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة تؤدي إِلَى تحسينِ الاتصالات الداخلية، إِذ يجعل من السهلِ نقل المَعلُومَات الدَّقيقَة في وقتٍ مُناسبٍ للشخص المُناسب بكلِّ سهولةٍ ويسرٍ، إِذ يُعدُّ البريد الالكتروني من الوسائلِ المفيدة في نقلِّ الوثائق والمَعلُومَات وتوزيعها بدلاً من طباعتها وتوزيعها بالطرق التَقْلِيدِيَّة[٥].

كَمَا أَنَّ الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة لها دورٌ فَعالٌ في تَقديمِ الخَدَمَات للمواطنين، إِذ يكون لهَذِهِ الحُكومة الدور الامثل في التغلبِ على مَشَاكِلِ اجازات المُوظَّفين في حالةِ تعرضهم لمرضٍ، إِذ بإمكان المُوظَّف أَدَاء أَعمال وظيفته وهو في حالةٍ صحيةٍ غير جيدةٍ، حِرصاً منه على تَقديمِ خَدَمَات للمُوظَّفين[٦].

وإِنَّ من مهامِ الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة تتمثل على أَعمَالِ المُصَالِحَ الْحُكُومِيَّةِ الداخلية الغير ظَّاهرة للمتعاملين في تسهيل السرعة الشَّفَافِيَّة امكانيه المُحاسَبة الكَفاءَة والفاعلية عمليات واجراءات أَدَاء انشطه إِدَارِيّة حُكُومِيَّة ويُسَاهِم هَذَا التوجيه في توفير تكلفه الأَعمَال وتَقديم الخَدَمَات بطريقه جوهريه هَذَا بالإضافة إِلى أَنَّ غرض الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة الخارجية فإِنَّها تتوجه نحو تَحقِيق حاجات المُجتمَع وتوقعاته بطريقه مرضيه عَنْ طَرِيقِ تبسيط التفاعل والتعامل مع الخَدَمَات العديدة المتاحة ويصل إِستِخدام التكنولوجيا المَعلُومَات والاتصالات في عملياتِ الحُكومة الداخلية سرعه وشفافيته وامكانيه محاسبه والكَفاءَة والفاعلية الْخَاصَّةَ في التوصل مع الجمهور والمواطنين والأَعمَال والأجهزة الْحُكُومِيَّةِ الأُخْرَى وفي مجال تَقديم الخَدَمَات إِلَى جمهور المواطنين فان الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة تدعم الحُكومة الكلاسيكية من حيث تَقديم خَدَمَات افضل لجمهور المواطنين ومشاركتهم في صنع القرار وصولا إِلَى تَحقِيق غايته أَلاَّ وهي شفافية أَكثر من عملية الحكم كما تهدف إِلَى تخفيض الأَعباء الماليَّة في الإِداراتِ العَامَّة لجهة كلفه اجراءات الخدمة مع المحافظة على مستويات عالية لجودة الخَدَمَات والحُكومة

---

[١] سعاد عبد الفتاح محمد ، رابحة صالح أحمد ، وفاء أحمد محمد البيروتي، ، الحُكُومَة الإلِكتُرُونِيَّة ودورها في الحد من ظاهرةِ الفساد الإداري والمالي، دِرَاسَة استطلاعية في دائرة المرور العامة الاجازات، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد ٩، العدد ٢٩، الفصل الرابع، (٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤) ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠١٤/١٢/٣١ ، ص٢٣٩.

[٢] مختار حماد، تأثير الإدارة الإلِكتُرُونِيَّة على ادارة المرفق العام، رِسَالَة مَاجِسْتِير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خده، الجزائر ، ص٧٢.

[٣] برمان نور الدين، دور الإدارة الالكتروني في محافظة الفساد الإداري، رِسَالَة مَاجِسْتِير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفه، ٢٠١٦ ، ص٥٥.

[٤] د. مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلِكتُرُونِيَّة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، ٢٠١١، ص٣١٨.

[٥] لمياء خزار، المصدر السابق ، ص٢٩.

[٦] على فرج ، الحُكُومَة الإلِكتُرُونِيَّة بين النظرية والتطبيق، دار الريان، عمان، ٢٠٠٩، ص ٩٤.

الإِلِكتُرُونِيَّة ما هو إلاّ وسيلة غايتها رفاهية المواطن ومشاركته في الحكم، فهو الهدف الاستراتيجي الأول تستطيع الحُكومة توصيل الخدمة إِلَى المواطن بدلاً من أَن يصل المواطن اليه وذَلِكَ بإستِخدام تكنولوجيا الانترنت والاتصالات[1].

كما يحقق الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة المُسَاوَاةَ من الانتفاع بالمرافق العَامَّة بصرف النظر عما قد يوجد بينهم من التفاوت والمواطن يعلق امال كبيره في الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة من تَحقِيق مبدا المُسَاوَاةَ امام المرافق العَامَّة وذَلِكَ بِسَبَبِ التقليل من التميز بين المواطنين على اسس شَّخْصِيَّة أَو على اساس القرابة والطائفية أَو انتماء الحزبي أَو السياسي وغيرها من الأمور سابقه الذكر والتي تسبب الفَسَّاد داخل المُؤَسَّسَات الإِدَارِيّة والتي تمنعها مبدا حياد الإِدَارَة وهَذَا يعني أَنَّ الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة بما تُقَدِّمه من خَدَمَات الِكتُرُونِيَّة تجعل من جميع المواطنين مع المرافق العَامَّة متساويين في انتفاع بالمرفق العامّ في اتباع اجراءات الحصول أَو الاستفادة من هَذِهِ الخَدَمَات هَذَا بالإضافة إِلَى أَنَّ هَذَا النظام يجعل المُوظَّفين القائمين على هَذِهِ المرافق يعملون في حدود وظائفهم دَوَّنَ اخلال بها هَذَا من شانه مُحَارَبَةُ الفَسَّاد الإِدَارِيّ أَو التقليل من مظَّاهرة داخل الأجهزة الإِدَارِيّة فِي ظِلّ نظام قائم على الوسائل التكنولوجية التي تسهل اكتشاف الفَسَّاد ومعاقبه مرتكبيه.

ومن مهام الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة ودوره في مُكافَحَةِ الفَسَّاد الإِدَارِيّ والارتقاء بثَّقَافَة ووعي المواطن مِنْ خِلاَلِ تشجيعهم على إستِخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة مع تعزيز مجالات الحياه الإِلِكتُرُونِيَّة إذ تعمل على تغيير المحيط الذي تعمل فيه وزياده مبادرات الابداع والابتكار وفتح قنوات جديده لتَقديم الخَدَمَات الْحُكُومِيَّةِ.

نستنتج مِمَّا سبق بِأَنَّ الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة تعمل على جمله من الاهداف أَلاَّ وهي تحسين مُسْتَوى الخَدَمَات وكذَلِكَ تخفيض التكاليف هَذَا بالإضافة إِلَى التقليلِ من التعقيداتِ الإِدَارِيّة، وكذَلِكَ تَحقِيق الاستفادة القصوى لعملاء الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة .

الْخَاتِمَة

بعد أَنْ بحثنا (آفَة الفَسَّاد الإِدَارِيّ) توصلنا في نهايةِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ إِلى جُملةٍ من النتائج والمقترحات أَهَمها :

أَولاً : النتائج:

١. إِنَّ الفَسَّادَ الإِدَارِيّ هو الخروج أَو الانحراف في الإلتزام بأخلاقيات الوَظِيفَةُ العَامَّة مِنْ أَجلِ مصالح شَّخْصِيَّة على حسابِ المَصْلَحَة العَامَّة.

٢. إِنَّ الأَسبَابِ السِيَاسِيَّة هي رأس قائمة أَسبَابِ الفَسَّاد الإِدَارِيّ ، تليها الأَسبَابِ الإِدَارِيّة والإِجْتِمَاعِيَّة والقَانُونية، وإِنَّ للحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة دوراً في تعزيز الشَّفَافِيَّة مِنْ خِلاَلِ تَقديم مَعلُومَات ذات درجة عالية ، وتسعى إِلَى تَقديمِ أفضل الخَدَمَات للمواطنين عَنْ طَرِيقِ هَذِهِ الحُكومة.

٣. تهدف الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة إِلَى تحسينِ الأَدَاء الحُكومي وذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ توفير المال والوقت والموارد المُستخدمة مِّن قَبْلِ الإدارة الْحُكُومِيَّةِ في إطارِ علاقتها بالمواطنين والمستثمرين وأَصحاب الأَعمَال.

٤. إِنَّ الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة تُقلل من العناءِ على المواطنين .

٥. تسهل الحُكومة الإِلِكتُرُونِيَّة للمواطنين قناة الوصول والحصول على المَعلُومَاتِ المُتَعَلِّقَة بالمُعَامَلَات، وكذلك سهولة متابعة سير المُعَامَلَات.

ثانياً المقترحات:

مِنْ خِلاَلِ بحثنا توصلنا إِلى عددٍ من المُقترحات التي يُمكن إدراجها بالآتي :

١. ضَرُورَةِ وضع حد لتدخل الاحزاب والكتل السِيَاسِيَّة في شؤون أجهزة ودوائر الدُّوَلة كون الحُكومة العراقية منتخبة مِّن قَبْلِ الشعب العراقي، ولإِنَّ المحاصصة الحزبية والمحسوبية يؤديان إِلَى الإستغلالِ والخروج عن القَانُونِ، وهَذَا يكون لهُ دور في خلقِ الفَسَّاد الإِدَارِيّ في جميعِ مُؤَسَّسَات الدُّوَلة.

٢. أَصبح من واجبِ الدُّوَلة تطبيق تَقديم الخَدَمَات الإِلِكتُرُونِيَّة على كافةِ المُؤَسَّسَات الْحُكُومِيَّةِ مِنْ أَجلِ التخلص من البيرُوقْرَاطِيَّةِ والقضاء على الرُوتينِ، وتَحقِيق العَدَّالَة والشَّفَافِيَّة، وتَحقِيق المُسَاوَاةَ، مِمَّا يقلل الفَسَّاد الإِدَارِيّ في دوائرِ الدُّوَلة.

٣. نقترح العمل بصورةٍ جديةٍ على توفيرِ الخَدَمَات الإِلِكتُرُونِيَّة لكافة المواطنين عبر قنوات جديدة كالهواتف والأجهزة النقالة ودفعه نحو الاستفادة من الخَدَمَات الإِلِكتُرُونِيَّة.

٤. التَّشْدِيدِ عَلَى ضَرُورَةِ إصدار تَّشْرِيعَات وتُعَدُّيل بَعضَ القَوَانِين والأنظمة والتَّعْلِيمات بهدف مُواكبة ومسايرة التطورات السريعة في المُعَامَلَاتِ والخَدَمَات الإِلِكتُرُونِيَّة مِنْ أَجلِ وضع حدٍّ للفَسَّاد الإِدَارِيّ والمالي.

٥. مُحَارَبَةُ ظَّاهرة الفَسَّاد الإِدَارِيّ بِكُلِّ أَشْكَالِهَا وَالتَّصَدِّي لَهَا وَتَطْبِيقُ المَعَايِير القانونية فِي مَجَالِ منع المسببات لِهَذِهِ الظَّاهرة، سواءً كانت أَسبَاباً اِقْتِصَادِيَّة أَو سِيَاسِيَّة واِجْتِمَاعِيَّة أَو إِدَارِيّة مع التأكيد على أَنّ الْوِقَايَةَ من الفَسَّاد الإِدَارِيّ خيراً من العلاجات التي يُصعب حلها إلاَّ عَنْ طَرِيقِ العُقُوبَات المنصوص عليها قَانُوناً.

٦. التزام الإِدَارَة العَامَّة وكذَلِكَ السُّلُطَةُ الْقَضَائِيَّة بتوفير الحماية القَانُونِيَّة لأي شخص يقوم بالأخبار عن اي مُوظَّف أَو غير مُوظَّف قام بمخالفة الواجبات الوظيفية والتي كان سبباً في تفشي هَذِهِ ظَّاهرة.

٧. غرس ثَّقَافَة مُكافَحَة الفَسَّاد الإِدَارِيّ عَنْ طَرِيقِ الإِعلاَم وكذَلِكَ محاضرات مدرسية وجامعية وحتى محاضرات دينية وتربية للفرد منذ الصغر على مبادئ الكَفاءَة والعدل والنزاهة وتكافؤ الفرص وسياده القَانُون، والسعي لتَحقِيق هَذِهِ المبادئ والإبتعاد عن المفاهيم الجديدة السائدة حالياً غير الشَرْعِيَّة وغير القَانُونِيَّة، وعلى رأس هَذِهِ المفاهيم أَعطاء الشَرْعِيَّة للحصول على أَكبرِ قَدرٍ مِن الغنائمِ بصورةٍ غَيْرِ مَشْرُوعِه.

قائمة الْمَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ

القرآن الكريم

أَولاً : معاجم اللُّغَة:

١- ابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ) ، لسان العرب ، ، ط٣ ، دار صادر – بيروت ، ١٤١٤ هـ.

[1] برمان نور الدين المصدر السابق، ص ٥٥.

٢- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر (ت: ٤٥٨)، السنن الكبرى (سنن البيهقي الكبرى) (ط. العلمية)، المحقق: محمد عبد القادر عطا ،ط٣، دار الكتب العلمية، بغداد ، ١٤٢٤ - ٢٠٠٣
٣- زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت:٦٦٦هـ)،مختار الصحاح، المحقق: يوسف الشيخ محمد ، مؤسسة الرسالة، بيروت ،١٩٩٤.

ثانياً: الكتب العربية:

١. ابن عبد السلام عز الدين عبد السلام القواعد الكبرى تَحقِيق د.جمال كمال نزيه و د.ضميريه جمعه عثمان ط٢، دار القلم، دمشق ، ٢٠٠٠.
٢. د. احمد مصطفى صبيح، الرَّقَابَةُ الماليَّة والإدَارِيّة ودورها في الحدِّ من الفَسَّاد الإدَارِيّ ،مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ،الجيزة ، مصر، ٢٠١٦ .
٣. د. جمعة قادر صالح، الفَسَّاد الإدَارِيّ واثره على الوَظِيفَةِ العَامَّة دِرَاسَة مقارنة بين الشريعة والقَانُون، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٦ .
٤. حسين المحمدي بوادي، الفَسَّاد الإدَارِيّ لُغَة المُصَالِحَ، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
٥. ديالا الحج عارف، الإصلَاح الإدَارِيّ الفكر والمُمارَسة، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا ، ٢٠٠٣.
٦. سعاد عبد الفتاح محمد ، رابحة صالح أحمد ، وفاء أحمد محمد البيروتي، ، الحُكُومَة الإلِكتُرُونِيَّة ودورها في الحد من ظاهرةِ الفساد الإدَارِيّ والمالي، دِرَاسَة استطلاعية في دائرة المرور العامة الاجازات، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد ٩، العدد ٢٩، الفصل الرابع، (٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤) ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية ، جامعة بغداد، ٢٠١٤/١٢/٣١ .
٧. صلاح الدين فهمي محمود، الفَسَّاد الإدَارِيّ كمعوق لعمليات التَّنْمِيَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٤.
٨. د. عاصم الاعرجي، دراسات معاصره في التطوير الإدَارِيّ منظور تطبيقي، دار النشر والتوزيع، عمان ،١٩٩٥ .
٩. عباس بدران، الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة من الاستراتيجية إلَى التطبيق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤ .
١٠. د. عصام عبد الفتاح مطر، الفَسَّاد الإدَارِيّ ماهيته أَسبَابِه مظَّاهرة الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته ودور الهيئات والمُؤَسَّسَات الْحُكُومِيَّةِ وغير الْحُكُومِيَّةِ في مواجهة الفَسَّاد، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية ،مصر، ٢٠١٥ .
١١. علي احمد فارس، حل الازمات الفساد الإدَارِيّ نموذجاً، بحث منشور على موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٥.
١٢. د. علي لطفي، الفَسَّاد ورؤية مستقبلية لمكافحته في مصر مؤتمر دور الأجهزة الرقابية في مُكافَحَة الفَسَّاد المالي والإدَارِيّ في مصر، المنظمة الوطنية الدُّوَلية لحقوق الانسان، القاهرة، ٢٠ ابريل ٢٠١٣.
١٣. د. عمار طارق عبد العزيز، الفَسَّاد الإدَارِيّ وطرق مُعَالَجَته، المركز العراقي للأبحاث، بغداد، ٢٠٠٦.
١٤. د. فاديه قاسم بيضوين، الفَسَّاد ابرص الجَرَائِم الاثار وسبل المُعَالَجَة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٣.
١٥. د. مصطفى يوسف كافي، الإدَارَة الإلِكتُرُونِيَّة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، سوريا، ٢٠١١.
١٦. د. مصطفى يوسف كافي، الإعلَام والفَسَّاد الإدَارِيّ والمالي وتداعياته على العمل الحُكومي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، ٢٠١٦ .

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

الاطاريح الجامعية:

لمياء خزار ،الحُكومة الإلِكتُرُونِيَّة، أُطروحة دكتوراه ، كُلية الحقوق والعلوم السِيَاسِيَّة، قسم الحقوق جامعة بتانه الحاج خضر، الجزائر، ٢٠١٨ .

الرسائل الجامعية:

١. برمان نور الدين، دور الإدَارَة الإلِكتُرُونِيَّة في مُكافَحَة الفَسَّاد الإدَارِيّ، رِسَالَة مَاجِسْتِير، كُلية الحقوق والعلوم السِيَاسِيَّة، جامعة زيان عاشور، الجلفه، الجزائر، ٢٠١٧ .
٢. علي حماده، الرَّشْوَة أَسبَابِها وطرق مكافحتها، رِسَالَة مَاجِسْتِير، كُلية الحقوق ،جامعة حلب، سوريا ، ٢٠٠٩ .
٣. غمام سهام ،الإدَارَة الإلِكتُرُونِيَّة دِرَاسَة تجربتي الإدَارَة الإلِكتُرُونِيَّة في الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ والامارات العربية المتحدة نموذجاً، رِسَالَة مَاجِسْتِير كُلية الحقوق والعلوم السِيَاسِيَّة ،قسم القَانُون العامّ، جامعة اكلي محند اولحاج ،البويره، جزائر، ٢٠١٧.
٤. مختار حماد، تأثير الإدَارَة الإلِكتُرُونِيَّة على إدارة المرفق العام، رِسَالَة مَاجِسْتِير كُلية العلوم السِيَاسِيَّة والعلاقات الدُّوَلية، جامعة يوسف بن خده، جزائر، ٢٠٠٧ .
٥. مخلد توفيق مشاوش خشمان، مشكلة الفَسَّاد الإدَارِيّ في ضوء تَّشْرِيعَات والقَوَانِين الأردنية ، رسالة مَاجِسْتِير، كُلية الحقوق ،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الاردن، ٢٠٠٩ .

رابعاً : المواثيق والاتفاقيات الدُّوَلية:

١. اجتماعات الدورة الخامسة للجنة المخصصة للتفاوض بشان اتفاقية لمُكافَحَة لمشاورات فينا ١٠_٢١ ازار ٢٠٠٣ م البند الثالث من جدُوَل الأعمَال تقرير عن المشاوراتِ غير الرسمية بشان المشروع المنقح لاتفاقية الامم المتحدة لمُكافَحَة الفَسَّاد.